

منظومة القيم في المناهج التربوية ودورها في تعزيز الأمن الفكري

أ/ أمين بلعيفة - جامعة جيجل

أ/ فيرع سليم - جامعة الجلفة

مقدمة:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم التي تحظى بأهمية بالغة، وهذا لما له من أثر كبير في حياة الافراد ومعيشتهم، فالأمن هو همّ وهاجسُ البشر، فهم ينشدون الحياة الآمنة التي لا يهددها شيء، ولعل أكبر دلالة على هذا قوله سبحانه وتعالى: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف». فالأمن هو من أهم نعم الله التي تستوجب الشكر والعبادة، والمقصود بالأمن هنا هو مواجهة الخوف والوصول الى اعلى درجات الاطمئنان والشعور بالسلام. وقد شاع استخدام مفهوم الأمن حديثاً في علم السياسة، خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد برزت كثير من المدارس الفكرية التي تبحث في ماهية الأمن وسبل تحقيقه، وإن كان التركيز والبحث في تلك الفترة يدوران حول كيفية الحفاظ على السلم وتجنب الحروب. إلا أن الأمن لم يبقى مقتصرًا على أمن الدول سياسياً وعسكرياً، بل تطور ليشمل أيضاً الأمن الاقتصادي والفكري.

وتبرز أهمية البعد الفكري والمعنوي للأمن الوطني _ أو ما يعرف بالأمن الفكري _ من خلال ارتباطه بالحفاظ على الهوية الوطنية من المعتقدات والقيم والتقاليد وما تمثله من الترابط والتواصل الاجتماعي.، ومواجهة كل ما يهدد تلك الهوية، من تبني أفكار هدامة _ متطرفة او منحرفة _ تتعكس سلبا على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهدد المجتمع في استقراره وحتى في بقاءه.

وفي السنوات الاخيرة، وفي ظل انعكاسات متغيرات العولمة؛ وما حملته إلينا من غزو ثقافي وقيمي، باتت قضية الامن الفكري تمثل إحدى الأولويات البحثية المهمة، وصار الأمن الفكري يمثل احد أهم ركائز الامن القومي للدول والمجتمعات، خاصة في ظل وجود العولمة الثقافية وما حوته من سيل هائل من الأفكار والقيم والمعتقدات، والتي أصبحت تغزو الدول في إطار الحرية الإعلامية وحرية التعبير وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وغيرها من الحريات التي حملتها لنا عولمة حقوق الانسان، والإشكالية تزداد تعقيدا إذا وضعنا في الاعتبار الالتزامات الدولية التي صارت تفرض على الدول من أجل ضمان مثل هذه الحريات.

ومن هذا كان علينا التعامل مع ظاهرة الغزو الفكري باعتبارها واقعا معاصرا فرض علينا ولا مفر منه، وكان لا بد علينا أيضاً من وضع سياسات وتدابير تتماشى ومتطلبات البيئة الدولية، وتحفظ للامة هويتها، وتصونها من الغزو والانحراف الفكري. ولعل من أنجع هذه السياسات وأكثرها فاعلية هي سياسية التنشئة السليمة لأفراد الأمة، خاصة أن الدولة تملك اسطولا ضخماً من المؤسسات التعليمية والتربوية، والتي يمكن ان تسهم في هذه العملية.

ولكن الاشكالية المطروحة : كيف يمكن لهذه المكنة الضخمة من المؤسسات ان تحقق مرادها وان تكون بمثابة تطعيم لافراد المجتمع ضد أي غزو فكري خارجي في ظل الوضع العالمي الراهن ؟.

وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا بحثنا إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الاول: الامن الفكري الرشيد مقومات وخصائص

المحور الثاني: التنشئة بالقيم ودورها في ترسيخ الأمن الفكري

المحور الثالث: منظومة القيم في المناهج التربوية وضرورة اعتمادها كإستراتيجية

لتعزيز الأمن الفكري

المحور الأول: الأمن الفكري الرشيد مقومات وخصائص.

الأمن في اللغة / الطمأنينة وهو ضد الخوف. وذكر الجرجاني في كتابة التعريفات: أن الأمن هو عدم توقع مكروه في الزمان الآتي. وجاء في معجم الوسيط: أمن أماناً وإمناً وأمنه: أي اطمأن ولم يخف فهو آمن.

وفي الاصطلاح يعرف الأمن بأنه اطمئنان الفرد والأسرة والمجتمع على أن يحيوا حياة طيبة في الدنيا لا يخافون على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ودينهم ونسلهم من أن يتعدي عليها أو على ما يصونها أحد.

وعرف بعض الباحثين العملية الأمنية بأنها: مجموعة من الإجراءات التربوي والوقائية العقابية التي تتخذها السلطة لحماية الوطن والمواطن داخلياً وخارجياً، انطلاقاً من المبادئ التي تؤمن بها الأمة.

وفي الموسوعة البريطانية للمعارف عرفت الامن بأنه «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة اجنبية». وأما من وجهة نظر وزير الخارجية الاميركي الاسبق هنري كيسنجر فان الأمن يعني «اي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء». كما عرفه وزير الدفاع الاميركي السابق روبرت مكنمارا بقوله «ان الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة»، وأضاف «ان الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر او المستقبل».⁽¹⁾

هذا عن الامن عامة أما الامن الفكري فيعرف على انه إحساس المجتمع بأن منظومته الفكرية ونظامه الاخلاقي الذي يرتب العلاقات بين افراده داخل المجتمع ليسا في موضع تهديد من فكر متطرف وافد.

كما يعرف ايضا على انه: سلامة النظر الذهني والتدبر العقلي للوصول إلى النتائج الصحيحة بلا غلو ولا تفريط . كما يقصد به أيضاً: الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة ..

كما يعرف أيضا بأنه شعور الدولة والمواطنين باستقرار القيم، والمعارف والمصالح محل الحماية بالمجتمع، ووحدة السلوك الفردي والجماعي في تطبيقها، والتصدي لكل من يعيث بها، " ولعل في هذا التعريف ما يجمع بين خصائص وصفات الأمن الفكري من حيث:

-الأمن حالة شعورية نفسية.

-وحدة السلوك العام لدى المجتمع أفراداً وجماعات في تطبيقهم للقيم والمعارف، والالتزام بصيانتها..

-بلورة رأى عام رافض لكل ما يمس القيم والمعارف والمصالح محل الحماية.

-التصدي الفردي والجماعي لأي محاولة تمس مجموعة المصالح المعتبرة في المجتمع.⁽²⁾

وفي النقيض الآخر للأمن الفكري نجد الانحراف الفكري والغزو الفكري الذي صار يعد أحد أهم المشكلات الفكرية والأمنية الخطيرة، وهذا لصلته المباشرة ببيروز ظواهر اجتماعية وأمنية تهدد أمن المجتمعات إن لم نقل بقائها كالإرهاب والعنف.

ويعرف الانحراف الفكري على انه عدم الاتساق أو تطابق الفكر الشخصي بانطباعاته، وتصوراته، وآرائه مع مجموعة المبادئ والقيم العقائدية والثقافية، أو السياسات المستقرة في المجتمع. وهذه الحالة من الانحراف في الفكر قد تكون فردية، أو على مستوى أفراد، كما هو الحال لدى الجماعات التكفيرية، أو المذاهب الهدامة.

أما الغزو الفكري فيعرف على أنه عملية احتلال للفكر والعقل، ومحاولة السيطرة على عقول الناس وأفكارهم، وذلك بهدف إلغاء شخصيتهم المستقلة وخصائصهم المنفردة وجعلهم أسرى التبعية الفكرية والثقافية.⁽³⁾

كما يعرف أيضا على انه محاولة أمة من الأمم السيطرة الفكرية على أمة أخرى وجعلها تابعة لها في الأفكار والمعتقدات ومناهج التربية والحضارة

والأخلاق والسلوك. فالغزو الثقافي إذن هو محاولة إلغاء الهوية الثقافية للأمم والمجتمعات من قبل الأمم المهيمنة والسيطرة.

انطلاقاً من إطار المفاهيمي الذي أوضحه من قبل حول مفهوم الأمن الفكري بأنه: "شعور الدولة والمواطنين باستقرار القيم، والمعارف والمصالح محل الحماية بالمجتمع، ووحدة السلوك الفردي والجماعي في تطبيقها، والتصدي لكل من يعبث بها. تتضح لنا بجلاء طبيعة الأمن الفكري والمتمثلة في ما يلي:⁽⁴⁾

أولاً - الأمن الفكري يرتكز على الهوية: يعيش العالم عصر ما يسمى بمجتمع المعلومات والعولمة، الأمر الذي يستلزم الإدراك الواعي والقائم على التبصر، والفهم الصحيح لمخاطر العولمة بما يمكن من اتخاذ الموقف الصحيح منها خاصة ما يتعلق بالخطر الذي يهدد هوية الوطن، "ويخطئ خطأ كبيراً من يتوهم أن الوطن الذي ينتمي إليه هو البقعة الجغرافية وحدها، التي تمتد على مساحة معينة، فذلك ضرب واحد من الانتماء المكاني، أما الضرب الثاني من الانتماء والذي بغيره لا تكامل المواطنة الحقيقية، فهو الانتماء إلى الخط الزمني، ويعني ذلك الانتماء التاريخي للتراث المتراكم بكل ما تشمله هذه الكلمة من معانٍ، وهذا هو الجزء المرتبط بالأمن الفكري والذي يسعى الأمن الفكر للحفاظ عليه.

فالوطنية الحقّة تتكون من بعدين متكاملين مترابطين متلازمين، وجود جغرافي تحدده رقعة الأرض، مضافاً إليها وجود زمني يمتد عبر التاريخ وما تراكم فيه من تراث ثقافي.

ثانياً - الأمن الفكري يتصف بالمعاصرة: إن المتغيرات الهيكلية والجزرية والسريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر تفرض علينا أن يكون لدينا من الفكر الواعي ما يساعدنا على مواكبة التطور والتقدم انطلاقاً من فلسفة ورؤية كلية ترتبط وتتبع من فلسفة المجتمع، وتعكس مصالحه العليا، وتستجيب لاحتياجاته وتطلعاته في غداً أفضل وأكثر تطوراً وتقدماً، ومن ثم فإن عدم توظيف القدرات العقلية لتنهل من المفاهيم والأفكار والأطروحات السائدة والمعلومات المتوافرة والتفاعل معها بهدف العمل في إطارها سيؤدي بالضرورة إلى تخلف في الفكر ينعكس سلباً على الأمن

الفكري. مما يفرض حتمية تغيير لكافة العادات التفكيرية السيئة، ومناهضة سيطرة الأفكار والمفاهيم الخاطئة، وصولاً إلى إعمال العقل وبيئة المناخ الملائم له ل لبحث عن الحقيقة في إطار قواعد التفكير الصحيح وبرؤية معاصرة.

ثالثاً - الأمن الفكري يتصف بالنسبية: الحقيقة أن الأمن الفكري لدى كافة الأمم ليس مطلقاً، بل هو نسبي، وما صراعات والعنف والحروب الاهلية التي تندلع داخل مجتمعات تبدا في الوهلة الاولى منسجمة وموحدة فكريا وإجتماعيا إلا نموذجاً يكشف عن نسبية الأمن الفكري في كثير من الدول.

ونسبية الأمن الفكري تتبع من إحساس بوجود مشكلة في الاندماج والانسجام الفكري بين افراد المجتمع الواحد، لكن الصعوبة تكمن في أن التعامل مع العنصر البشري لتشخيص حالة الأمن الفكري لديه هي مهمة صعبة، خاصة عندما يتعلق الأمر بتراجع تأثير القيم والمبادئ التي كانت تحكم سلوك الافراد في المجتمع وتوجهه ، وضعف الاهتمام بالأهداف الكبرى التي توحد المجتمع، وظهور اختلاف وجهات النظر حول الوجود والهدف من الحياة.

المحور الثاني: التنشئة بالقيم ودورها في ترسيخ الامن الفكري

التنشئة لغة هي: "ربا وشب". ولها مدلول فعل التربية والإبتداء والإرتفاع وهي كلها أفعال تدل على الزيادة في الشئ والتأثير فيه. والناشئ: هو الحدث الذي جاوز حد الصغر، ويقال "نشأه" أي "رباه"، ومن هنا جاء الفعل نشئ ينشئ تنشئة بمعنى ربي يربي تربية⁽⁵⁾.

أما إصطلاحاً: فإن التنشئة حسب معجم علم الإجتماع - يقصد بها " تهيئة الفرد بأن يتكلف ويعيش ويتفاعل مع المجتمع ". كما عرفها قاموس العلوم الإنسانية على أنها "علمية تعلم ونضج حول التكيف والاندماج الإجتماعي للفرد" أما موسوعة علم النفس (1979) فعرفت على أنها "عملية التفاعل الإجتماعي التي يتم من خلالها تلوين الوليد البشري وتشكيله وتزويده بالمعايير الإجتماعية، ويكسب شخصيته من خلالها، ليصبح عضواً معترفاً به ومتعاوناً مع الآخرين"⁽⁶⁾.

وقد عرفها روشيه "Guy- Rochih" على أنها: " الصيرورة التي يكتسب الشخص الإنسانى عن طريقها، ويستبطن طوال حياته العناصر الإجتماعية -التقافية - السائدة في محيطه، ويدخلها في بناء شخصيته وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الإجتماعية ذات الدلالة والمعنى، ومن هنا يستطيع أن يتكيف مع البيئة الإجتماعية حيث ينبغي عليه أن يعيش ". (7)

ومن هذا التعريف نصل إلى أن للتنشئة ثلاثة خصائص أساسية هي:

1- **إكتساب الثقافة:** وهي عملية إكتساب المعارف، القيم، طرق التفكير والسلوك من قبل الفرد.

2- **تكامل الثقافة في شخصيته:** وهي تنامي شخصية الفرد مع ثقافة المجتمع بحيث يصبح الإلتزام بهذه الثقافة واجب أخلاقي، فعلي، ووجداني.

3- **التكيف مع البيئة الإجتماعية:** بحيث يصبح الفرد قادرا على التكيف مع المجتمع ويصبح جزء من الكل ويحتل مكانة في المجتمع، وهنا نقول أن التنشئة الإجتماعية قد حققت أهدافها أو إكتملت حلقاتها.

وقد عرفها حسن الساعاتي على أنها: "عملية تربية وتعليم تركز على ضبط سلوك الفرد بالثواب والعقاب وكفه عن الأعمال التي لا يقبلها المجتمع وتشجيعه على ما يرضاه منه حتى يكون متوافقا مع الثقافة التي يعيش فيها، وهذه العملية تتم من خلال طريقتين:

1_ عن طريق ممارسة السلطة على الفرد مثل ما تقوم به الأسرة والمدرسة وغيرهما من المؤسسات التي تعنى بالتنشئة الإجتماعية.

2_ عن طريق الاحتكاك بالأصدقاء والتأثر بأفعالهم والتفاعل معهم" (8).

أما حامد مصطفى عمار فيرى أن عملية التنشئة هي: " عملية نقل للقوى الحضارية الخارجية الموضوعية للفرد لتصبح قوى فردية يتبناها في ذاته وفي سلوكه الخارجي" (9).

ومن هنا نجد أيضاً الصادق الأسود يتناول التنشئة من خلال ثلاث زوايا:

1- بإعتبارها عملية متاقفة: تهدف إلى الحفاظ على الأنماط الثقافية ونقلها عبر الأجيال.

2- بإعتبارها عملية سيطرة على الواقع: ترمى للحفاظ على النظام السائد والسيطرة على دوافع وإتجاهات الأفراد.

3- بإعتبارها عملية تدريب على أداء الأدوار: وتهدف للحفاظ على بقاء وإستمرار البنية الإجتماعية وتهيئة الأفراد لهذه الوظيفة.

وبعد أن إستعرضنا هذه التعاريف للتنشئة، ورغم الإختلاف حول مفهومها ما بين عملية تعليم واعية وغير واعية وتلقين خارجي وتشريب داخلي، إلا أن الكل يؤكد على أنها عملية تلقين الفرد قيم ومعايير مستقرة في ضمير المجتمع في نفس الوقت التي هي عملية إكتساب لهويته الشخصية، وهذا بفضل قيامها بثلاثة وظائف أساسية:

أ- نقل الثقافة الإجتماعية عبر الأجيال.

ب- إنشاء وبناء الثقافة الموجودة.

ت- تعديل أو تغيير الثقافة الموجودة (10).

كما أن التنشئة تتميز بعدة خصائص أهمها:

1- هي عملية تعلم إجتماعي، من خلال إكتساب مهارات وتعلم للأطوار الإجتماعية.

2- هي عملية نمو يتحول الفرد من خلالها من التمرکز حول ذاته إلى تحمل المسؤولية الإجتماعية²

3- هي عملية مستمرة تدوم من الولادة إلى الوفاة أي انها عملية غير منتهية.

4- هي عملية نقل للحضارة من خلال نقل قيم إجتماعية وحضارية وثقافية من جيل إلى جيل.

5- هي عملية تكيف إجتماعي يستطيع الفرد بفضلها العيش في المجتمع والتفاعل معه.

6- هي عملية تساهم بقسط كبير في تشكيل شخصية الفرد، صقلها وتكوينها.

7- هي عملية تقوم بها عدة مؤسسات في المجتمع كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق والصحافة..... الخ

يقول الأستاذ عادل زعيتر " خلقت ومعى كخيري من الناس صفتان، إحداهما ما ورثته من آبائي وهو السجية والثانية الاستعداد. فأما الأولى فهي تظل في الإنسان من مهده إلى لحده لا يغيرها طارئ من طوارئ الدهر، ولا حادث من حوادثه كالعصبية، والاعتدال في السير وغيره بل تعدلها الصفة الأخرى بعض التعديل، وذلك بما يرى المرء ما عليه أبواه، وأقاربه ثم أهل جنسه، وما يدرسه في مدرسة من خير وشر، فيأخذ ما يهوى إليه. (11)

ومن كل هذا نصل في الأخير إلى أن التنشئة هي عملية تعلم وتعليم وتربية، يتم من خلالها إكتساب الفرد لمجموعة من المؤهلات والقيم الثقافية والحضارية التي تنعكس على سلوك الفرد في كافة مراحل حياته كما أنها عملية مستمرة ومتواصلة تهدف إلى التكيف الإجتماعي والاندماج في الحياة الإجتماعية، وهي أيضاً عملية تفاعل إجتماعي يتم من خلالها نقل التراث الثقافي والإجتماعي من جيل إلى جيل، والتي يتحول عن طريقها الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن إجتماعي. وللتنشئة علاقة وطيدة بالأمن الفكري، إذ تعد التنشئة هي المؤثر الرئيس في عقل الإنسان وفكره من خلال ما تزود الفرد به من المفاهيم التي تقوده في حياته. وفي ساحتها يتبنى الاتجاهات التي يتربى عليها سواء كانت سلبية أو إيجابية. وهي بالإضافة إلى ذلك الحارس الأمين لفكر الناشئة، وخط الدفاع الأول ضد الغزو الفكري والمبادئ الهدامة التي تسبب التلوث الفكري وما يتمخض عنه من إرهاب وعنف. وتلعب التنشئة بأنواعها _ الاجتماعية والسياسية _ دوراً مهماً في ترسيخ الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع من خلال التأكيد على ثوابت المجتمع. وتوجيه التغيير الثقافي الذي يعد سنة من سنن الحياة توجيهاً رشيداً. فالتنشئة هي وسيلة لإثراء الفكر وزيادة العناصر الثقافية في المجتمع من ناحية، ووسيلة أيضاً للقضاء على المشكلات الاجتماعية التي تنشأ عن انتشار هذه العناصر الثقافية الجديدة وصراعها مع العناصر الثقافية السائدة من ناحية أخرى، والمنهج التربوي

- يتجاوب مع المتغيرات الاجتماعية في تدعيم هذه المتغيرات أو مقاومتها حسب خصوصيات المجتمع المنبثقة من عقيدته وقيمه وحاجاته. والتنشئة تعمل على:
- (1) تساعد التنشئة المجتمع على تدريب الطلبة على التفكير العلمي المستبصر، ليستطيعوا اختبار العناصر الثقافية القادمة إليهم من ثقافات أخرى واختبار المناسب منها وفق القيم والعادات والتقاليد
 - (2) تساعد التنشئة أفراد المجتمع بتزويد الطلبة بقدر متنوع ومتجدد من الخبرات والمعارف التي تساعدهم على اكتساب المرونة والتغيير والتعديل في السلوك وقدراتهم على مواجهة المواقف الجديدة ومحاولة التكيف معها.
 - (3) تلعب التنشئة دوراً مهماً في معالجة المشكلات الاجتماعية التي ترافق التغيير الثقافي من خلال تزويد أفرادها بأنماط شتى من الخبرات التي تشارك في بناء التفكير الناقد.
 - (4) تعمل التنشئة على تبصير الطلبة بمفاهيم الدين الإسلامي الأساسية وربطه بحقائق الحياة المختلفة المتنوعة والإعداد الخلفي للإنسان القائم على القيم الإيمانية.
 - (5) تقوم التنشئة بعملية توجيه التغيير الاجتماعي نحو التقدم، بغرس الاتجاهات الصحيحة والمهارات والمعارف في نفوس أفراد المجتمع لمواجهة التغيرات التي تحدث بحيث يتقبل الأفراد التغيرات الجديدة دون صراع أو مقاومة شديدة.
- فالتنشئة بصفة عامة والتنشئة القيمية بصفة خاصة هي الدعامة الأساسية لتكريس الأمن الفكري وترسيخه، فقيم هي محض الهوية وحصنها، وبخاصة في وقتنا الحالي الذي أصبح المجال فيه مفتوحاً أمام تحديات جديدة، على رأسها سعى العولمة إلى إلغاء الخصوصيات الحضارية والثقافية، عن طريق الغزو الثقافي، فالصراع في السنوات الأخيرة أصبحت تركز على القيم والمرجعيات، بعد أن كان الصراع في القرن الماضي ذا طابع عسكري واقتصادي، وهذا ما يتطلب رؤية جديدة في الأمن الفكري للأمة.
- المحور الثالث: منظومة القيم في المناهج التربوية وضرورة اعتمادها كإستراتيجية في تعزيز الأمن الفكري.

يعتمد التفكير في بناء الخطط الإستراتيجية على الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة، وفي إطار الخصائص الرئيسية للتخطيط الإستراتيجي، من تنبؤ موضوعي استناداً لمعطيات الواقع، وضرورة الشمولية في المنظور الزماني والمكاني للمتغيرات، فضلاً عن التقدير الدقيق للإمكانيات المتاحة، ومركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، حيث تكون هناك قيادة موحدة في التخطيط وأما التنفيذ فيترك للتنفيذيين ليفسح المجال لهم للإبداع. وفي هذا الإطار حاولنا وضع خطة إستراتيجية من أجل تعزيز الامن الفكري في الدولة، ولعل أبرز المواقع التي يمكن البدء منها لتحقيق الأمن الفكري مؤسسات التعليم وخاصة إذا كانت تلك المؤسسات تحتضن النسبة الأعلى من سكان المجتمع. وممن لا شك فيه العلاقة وثيقة بين الأمن والتعليم المدرسي، ولهذا قد حظيت قضية التربية السياسية والاجتماعية للنشء باهتمام فلاسفة ومفكري السياسة منذ القدم. ففي القرن السادس قبل الميلاد، أرجع الفيلسوف الصيني كونفوشيوس فساد حكم المواطنة الصالحة إلى عدم قدرة الأسرة على تلقين أطفالها قيم الفضيلة والحب المتبادل والمصلحة العامة للوطن. ولهذا دعا الدولة إلى "تحمل مهمة التنشئة السلمية ابتغاء خلق نظام اجتماعي سياسي يؤدي إلى قيام حكم صالح متين" وذهب أفلاطون في كتابه "الجمهورية" إلى اعتبار التعليم واحداً من أهم أعمدة الدولة الفاضلة، فلا سبيل إلى خلق المواطن الصالح إلا من خلال نظام تربوي تعليمي مميز. ومن ثَمَّ لا عجب أن يطالب أفلاطون الدولة بتولي مسؤولية الإشراف التام على التعليم وعدم تركه في أيدي أفراد أو هيئات خاصة"⁽¹²⁾. وفي العصر الحديث كانت المدرسة النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا بداية الطريق إلى الحرب العالمية الثانية، وهذا بعد أن سخر النظام النازي والفاشي المدارس والمناهج الدراسية والتعليمية، لتثبيت العقيدة النازية والفاشية، ونظرية تفوق الجنسي وإقناع كل ألماني وإيطالي بأنه يستطيع أن يعمل ويشارك في هذه الرافعة إذا تبع الدولة بدون قيد وأطاعها الطاعة العمياء.

⁽¹³⁾ ولم يكن إيمان الصهيونية ودولتها إسرائيل بأهمية التربية المدرسية ودورها في حياتها وضمأن مستقبلها بأقل من إيمان ألمانيا وإيطاليا أو اليابان أو حتى إسبارة

من قبلهم جميعا في تنمية المشاعر القومية المتطرفة وتشكيل شخصية مواطنيها بطريقة صارمة تستهدف خلق الشخصية اليهودية الصهيونية المرتبطة بإسرائيل " بحيث تصبح إسرائيل وقضاياها جزءا من الحياة البيئية والعائلية لليهود، ليس هذا فحسب بل إن الأمر ليتجاوز ذلك إلى الاعتداء على الآخر ومحاولة تشويه صورته بشتى السبل والوسائل "

وقد نشط عبد الحميد بن باديس في الجزائر في ثلاثينات القرن الماضي، وعمل على تأسيس كتاتيب كثيرة أسهمت إلى حد كبير في المقاومة التي شهدتها الجزائر من بعد ضد الاستعمار الفرنسي،"كما قاد الحزب الوطني حركة نشر التعليم الأهلي واتخذ منها سلاحاً قوياً لدفع الحركة الوطنية"

فلقد "أدركت المجتمعات منذ القديم على اختلافها أهمية التربية المدرسية كقوة فعالة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، حيث يلعب هذا النوع من التربية دورا مهما في حياة الشعوب على اعتبار أنها من أهم الشؤون القومية، بل إن استراتيجية التربية في المدارس قد أصبحت من ضمن استراتيجية الدفاع والأمن القومي على السواء"

فليست مهمة المعلم محصورة بتوصيل المعلومة أو المهارة إلى الطالب فحسب بل لابد وأن يعمل على زرع الشعور بالمسؤولية والإخلاص في نفوس الطلاب ولا بد له أن يحمل معتقدات سليمة، ومخزونا ثقافياً واجتماعياً فاعلاً حول أهمية التعليم في توطيد الأمن الفكري للشباب، لابد له كذلك من أن يسهم في غرس روح الولاء والانتماء للوطن، وتوطيد حب الطالب لمجتمعه وتعزيز الانتماء له والشعور بالمسؤولية المشتركة في الحفاظ على أمن هذا الوطن وسلامته من العبث والفساد.

ولكن من أجل ان يلعب التعليم المدرسي هذا الدور لابد له من ان يؤسس مناهجه على مجموعة قيم قائمة على أساس الموضوعية الاجتهادية القائمة على غرس القيم والعقيدة ومعايير قياس السلوكيات الاجتماعية والفكرية المختلفة، ولا يؤسسها على مجموعة قيم قائمة على أساس الموضوعية المتلقية، القائمة على أساس تراكم المعلومات في ذهن الطالب، دون القدرة على تمحيص الصحيح

والسيئ منها. وهذا هو الأساس الذي من خلاله تتحول المدارس إلى حصن راسخ للامن الفكري في الدولة.

فالدور الذي تلعبه القيم في المناهج والبرامج التعليمية هو دور كبير وذو اهمية بالغة، فهي التي تحول المناخ من مناهج جامدة ميتة إلى مناهج حية تساهم في بناء وتنشئة أفراد المجتمع، وليس تزويدهم بمعلومات فقط.

والقيم هي معايير عقلية ووجدانية، تستند إلى مرجعية حضارية، تمكن صاحبها من الاختيار بإرادة حرة واعية، وبصورة متكررة نشاطاً إنسانياً – يتسق فيه الفكر والقول والفعل – يرحه على ما عداه من أنشطة بديلة متاحة فيستغرق فيه، ويسعد به، ويحتمل فيه ومن أجله أكثر مما يحتمل في غيره، دون انتظار لمنفعة ذاتية. وهي بذلك مطلقة وكونية تتبناها كل الجماعات مهما اختلفت الأديان والمعتقدات والمرجعيات الحضارية، فالعدل – مثلاً – مرغوب لدى الجميع وضده مكروه، والحرية والعبودية كذلك.⁽¹⁴⁾ وللقيم عدة خصائص أهمها:

1- **الثبات:** تتميز القيم بخاصية الثبات، فهي من مقومات وجود الأمم واستمراريتها في الزمان والمكان، كما أنها تدوم بدوام المعتقدات والاختيارات الفكرية المؤطرة لها، وتترسخ برسوخها، ولا يصيبها التغيير إلا بعد حقب طويلة من التألق والعطاء، حيث تتأثر عادة بحركية الأمة، وأوضاع صحتها ومرضاها ونهوضها وانحطاطها.

2- **الفاعلية:** وهي قدرة القيم على إبداع الأفكار، وصبغها بصبغتها الخاصة، وتوجيه العواطف وتأجيحها، وضبط السلوك وتقويمه، وتوحيد وجهة الأمة وتعبئتها في ميدان التنمية والبناء الحضاري.

ومن ثم فإن قيم الأمة، لا بد أن تحضر بقوة فاعلة، في سياستها واقتصادها وقانونها واجتماعها وتربيتها وفنونها، وأن تشكل القلب النابض في ثقافتها وفلسفتها في الحياة.

3- **التكاملية:** فالقيم توجد ضمن منظومة متكاملة يشد بعضها بعضاً، وتقوي ممارسة كل قيمة ما يرتبط بها من القيم الأخرى، وتحتاج ممارسة كل قيمة، إلى ما

يتصل بها من القيم الأخرى، وتستدعي اكتساب أخلاقها ومقتضياتها السلوكية والانفعالية، وكل إخلال بقيمة ما، يؤدي حتماً إلى تصدع المنظومة برمتها ويعرضها للانهدام.⁽¹⁵⁾

ولقد اختلفت المفكرون وعلماء التربية في الشرق والغرب حول القيم التي ينبغي أن يربى عليها المواطن، كما اختلفوا أيضاً حول كيف تدرس تلك القيم، وكيف تقدم لطلابها، هل يكون ذلك من خلال منهج تقديم تلك القيم للطلاب؟ أم من خلال المناهج المختلفة التي تقدم لهم من تاريخ وأدب وعلوم إلى غير ذلك من المواد الدراسية التي يمكن أن تسهم في التربية القيمية للطلاب أم من خلال الأنشطة والمناخ المدرسي الذي توفره المؤسسات التعليمية لطلابها والذي تستطيع من خلاله أن تكسب الطلاب الكثير من تلك القيم. وأيضاً هل تقدم تلك القيم بصورة مباشرة أم بصورة غير مباشرة من خلال الحوارات والمناقشات الأخلاقية ودراسة الحالة ولعب الدور... الخ. إلا أنه يكاد الإجماع أن يكون تاماً على أن المسؤولية إختلال الأمن الفكري في المجتمعات إنما يقع على التربية الحديثة التي قصرت اهتمامها على وسائل الحياة دون الغايات والمقاصد، واستهدفت المواطن المنتج أكثر من المواطن الصالح المصلح، ولما كان الأمن الفكري كمشروع وطني يجب أن يبدأ بالدخول في الجوهر وليس مجرد تحسينات للأشكال القائمة وتجميل واجهاتها الأمامية. أصبح من الضروري مراجعة المناهج التعليمية، ومراجعة منظومة القيم والمثل التي يُربى عليها النشء الجديد والتي ستلعب دوراً كبيراً في تشكيل نوعية المواطن الجديد الذي ستقوم عليه الدولة والمجتمع في أن.

وذلك لأن "التعليم لا يتم في جزر منعزلة عن المجتمع وإنما يتلازم مع حركة المجتمع، ولا يمكن الفصل بين التعليم والمجتمع؛ فالمثالية المغرقة والارتفاع عن الواقع المعاش للإنسان يجعل من التعليم كالحرف في البحر، كما أن النزول بالعملية التعليمية إلى مجارة الواقع والخضوع لمتطلبات سوق العمل، تفقد التعليم دوره وتجعله رهناً لمن يدفع."⁽¹⁶⁾

وبناء على ذلك فمن "العوامل التي يجب مراعاتها عند إعداد المناهج هي دراسة حاجات المجتمع الثقافية والاجتماعية المختلفة لتحقيق الحياة المناسبة لجميع أفرادها.

وإشباع هذه الحاجات المختلفة تتطلب أن يكون أفراد المجتمع قد اكتسبوا قدرا من المعلومات والقيم والاتجاهات والمهارات الأساسية عن طريق نظام تربوي مقصود لا عن طريق التربية غير المقصودة وليس ذلك فحسب بل لا بد للمناهج من مراعاة عوامل التغير الثقافي داخل المجتمع، وتوعية التلاميذ بحقيقة التغيرات التي تحدث حولهم وأسبابها، والنتائج المترتبة عليها، وكيفية مواجهتها.

ويجب عند إعداد المناهج دراسة المشكلات الخاصة بالمجتمع وتحديد الخبرات التعليمية التي يجب أن يدرسها التلاميذ، سواء أكانت هذه المشكلات اجتماعية كزيادة عدد السكان، أم سياسية كتحرير الأرض. وعلى المناهج أن تعرف التلاميذ بهذه المشكلات وأن تساهم في توعيتهم بها واتخاذ اتجاهات معينة نحوها. " ومن أجل إدماج القيم في المناهج التربوية يتوجب علينا تحديد مجموعة من الآليات أهمها: (17)

1- القيمة المركزية. ويتوصل إليها باختيار قيمة أساسية، تدور حولها جميع القيم المطلوب ترسيخها لدى النشء. فكلما كانت القيم المجتمعية قابلة للتركيز في قيمة واحدة، ازدادت قدرتها على تعبئة النفس للعمل على تجسيدها في الواقع، وتحقيقها عبر الالتزام السلوكي بالمنظومة في جميع عناصرها ومكوناتها المختلفة، حيث إن تركزها في قيمة جامعة يجعل النفس تستوعبها بسرعة، وتستلهمها في كل حين، وتتحمس كل ما يتصل بها من الأفعال والأقوال والوجدانات، فيسهل الاحتكام إلى روحها، وتمثلها في السلوك، وانضباط النفس بهديها وتوجيهها. ويصبح أفراد المجتمع على تفاوت مداركهم وتعدد طبقاتهم، قادرين على استيعاب منظومة القيم. كما يبتسر على مختلف الفاعلين الاجتماعيين العمل على بلورة معطياتها في مشاريعهم الفكرية والسياسية والتربوية والفنية والثقافية. وتبرز أهمية هذا النهج خاصة في المجال التربوي، لربط الناشئة بنظام قيمها، وجعلها تدرك قدرها وأبعادها منذ فجر طفولتها، لينمو في نفوسها حب تلك القيم والتشبع بها مع نمو جسمها وفكرها.

2- القدرة التأطيرية للقيمة المركزية. لا بد من التأكد من قدرة هذه القيمة المركزية على تأطير تعلم القيم الأخرى المطلوبة دون تكلف، فتتم صياغة القيمة المركزية باعتبار القاسم المشترك بين جميع قيم المنظومة، والذي يشترط فيه أن يكون روحا سارية وبيئة في كل قيمة على حدة، من حيث كونها عنصرا ينتمي إلى منظومة معينة. وبذلك تحضر القيمة المركزية في عملية تعلم باقي القيم، وتساعد

المتعلم على إيجاد العلاقة الرابطة بينها وبين القيمة الأم، التي يلزم استحضارها في دراسة كل مضمون يشتمل على قيم، أو يحيل عليها دون تكلف أو اعتساف.

3- الإدماج في نشاط المتعلم. من أجل ترسيخ القيم في نفوس الناشئة. ليس ثمة

طريقة أنجح في ترسيخ القيم في نفوس النشء من التعريف بها وبيان مزاياها وفوائدها في حياة الفرد والمجتمع، فذلك ما يدفع المتعلم إلى منحها التقدير اللازم في نفسه، فيحبها ويحب الاتصاف بها. وإذا حصل هذا التقبل والتعلق الوجداني، احتاج المتعلم إلى ممارسة تلك القيم، ليزداد معرفة بها وإحساسا بآثارها الطيبة في فكره ونفسه وسلوكه، مما يحفزه على تعلق قلبه أكثر بممارستها باقتناع وحماس، فبفضيان إلى ترسيخها في النفس وتوجيهها للسلوك.

وهذا ما تسمح بتحقيقه مقارنة التدريس بالكفايات، التي تمكن من التركيز على تحقيق كفاية ترسخ قيمة معينة، عبر سلسلة من الأنشطة التربوية، التي تفسح المجال أمام المتعلم، ليتعرف بنفسه على قيمة من القيم، ويكتشف من مميزات ما يحمله على تخصيصها بما يليق بها من التقدير والحب، يؤديان به في آخر المطاف إلى استلهاهما في سلوكه، وتقويم الأفكار والتصرفات والظواهر الاجتماعية، وتكوين مواقف شخصية إزاءها.

4- قابلية القيمة المركزية للممارسة. تتأكد مركزية القيمة الأساسية في

منظومة القيم، بحضورها البارز في جميع القيم الأخرى، حيث تغدو ممارسة أي منها ممارسة للقيمة المركزية، وترسيخها لها في كيانات الأفراد والجماعات. فكل قيمة تتكرر ممارستها عبر قيم أخرى وبوتيرة أكبر في السلوك اليومي لأفراد المجتمع، تعتبر قيمة حية وفاعلة في هذا المجتمع. وكل قيمة ليس لها هذا التأثير فهي قيمة ميتة، فلكي تترسخ القيم في نفس المتعلم، يحتاج إلى أن يتردد ذكرها على مسامعه، وتتوارد معانيها على قلبه وفكره، ويتكرر إحساسه بها في وجدانه، بل وتتعدد مناسبات ممارستها انطلاقاً من داخل الأسرة والمجتمع، في جل المواد الدراسية وموضوعاتها المختلفة، إذا لم يمكن تحقيق ذلك في جميعها.

5- الامتداد عبر مختلف المواد الدراسية. أي حضورها في المستوى الواحد، والمراحل المتوالية. وتقتضي عملية إدماج القيم في المنهاج الدراسي، العمل على بناء مقررات المواد المختلفة عبر المستويات المتتالية، على أساس ترسيخ منظومة شاملة من القيم، وممارسة شبيهاتها ومتعلقاتها المعضدة لها من القيم الأخرى. ففي كل مادة تقدم القيم من خلال منهجها الخاص، والذي يوجه للكشف عن بعض أبعادها المعرفية والسلوكية والحضارية، ويكون التدرج في أسلوب تناولها، وفق ما يواكب نمو المتعلم العقلي والعاطفي والجسمي، حتى يتواصل ترسيخ القيم بمقاربات مناهج المواد كلها، موازاة مع النمو المعرفي والمهاري، وعبر اكتساب مختلف الكفايات العامة والخاصة.

قد يكون من المفيد في هذا السياق إلقاء نظرة تحليلية لتجربة ناجحة في التعليم بالقيم وهي تجربة كوريا الجنوبية في أوائل الستينيات، ففي سعيه لتقليد النموذج الياباني لاحظ بارك- رئيس كوريا الجنوبية في ذلك الوقت- أن هناك تشابهات واختلافات بين كوريا واليابان سواء في البناء الاجتماعي أو الثقافي، لذلك قام بعملية للفرز القيمي، حيث عمد إلى تقوية العناصر الوظيفية في الثقافة، وإضعاف العناصر غير الوظيفية، ومن هنا ركزت الدولة على الهندسة البشرية التي لا يمكن تحقيقها بدون التعليم بالقيم، حيث استخدمت الدولة جميع وسائل التعليم أفقياً ورأسياً، والتأكيد على ضرورة العائلة، والتوجه نحو الإنجاز، والانتماء الشديد للدولة الذي يصل إلى حد التعصب لها. (18)

وإذا جئنا إلى واقع المناهج الدراسية عندنا، فإنها وبحكم الرقابة الدولية، والتدخلات المباشرة من أطراف مختلفة في إطار التعاون الثقافي، أصبحت متناغمة إلى حد بعيد مع ما تقتضيه الرؤية الدولية للمناهج التي تتبناها العولمة الثقافية، والتي من شأنها أن تهدد أمننا الفكري. وهذا عن طريق غرس مجموعة من القيم السلبية التي تساهم في تسهيل الغزو الثقافي وتقويض الامن الفكرى في مناهجنا الدراسية، والتي نجد منها:

_ الاعجاب المبالغ فيه بأفكار الآخر وقيمه والنظرة الدونية للذات. ولو كان هذا السلوك صادرا عن الآخر لهان الأمر قليلا؛ ولكن أن نبادر نحن إلى تحقير أنفسنا في مقابل الإعلاء من شأن الآخر؛ دون ضرورة، فهذا يستدعي نظرا طويلا.

_ الإكثار من المواد المترجمة مع وجود النصوص العربية المناسبة وننبه هنا إلى أننا لا نريد مناقشة قضية تدريس اللغات الأجنبية؛ وإنما نهدف إلى الموازنة بين سلوكنا وسلوك الآخر في هذا المجال؛ إذ لا يُدرّس أبناءه نتاج أدبائنا ومفكرينا المترجم إلى لغته؛ وتحديدًا في المرحلة (الأساسية) وهذا يعطينا دلالة مهمة تشير إلى طبيعة نظرة الآخر لنا، ولنتاج أدبائنا، ونظرتنا نحن له على نحو غير متوازن.

_ المبالغة في الحديث عن التكنولوجيا والتقنية وتكرار ذلك بطريقة خالية من أي قيم، وتدعو إلى الانبهار بالغرب،

ومن الملاحظ أن هذه الدروس توجّه الطالب إلى منتجات التقنية الحديثة دون أن توجهه إلى الطريق الصحيح لاكتساب تلك التقنية، ولا تثير عنده الشعور بأهمية امتلاكها وتصنيعها محليا على طريق توطين العلم والتقنية.

_ التباين في نظرتنا للتعايش مع الآخر ونظرة الآخر للموضوع ذاته؛ إذ نلاحظ أن مناهجنا بشكل عام تقوي روح التسامح، وتعمق عند أبنائنا ضرورة التعايش السلمي مع الآخر أيا كان، بعكسهم هم

وإن أفسى صور القيم السلبية التي من شأنها ان تنتسف امننا الفكرى هو الاستهزاء بالمعتقدات والقيم والثوابت الأمة والتشكيك في الثقافة السائدة، من خلال محاولة ربطها بالتخلف واعتبارها مسؤولة عن الأخطاء التي يقع فيها المجتمع.

ولذلك فنحن اليوم في حاجة إلى وضع منهج تعليمي يعمل على ترسيخ القيم الإيجابية التي تسهم في تكوين إنسان تنموي قادر على القيام بعملية النهوض الحضاري الإسلامي في عالم معقد متشابك، هذا المنهج ينبغي أن يكون قائما على التعلم الذاتي وليس التلقين، والتعليم غير المباشر وليس الوعظ المباشر، والنظر إلى

- العملية التعليمية كعملية متشابكة يجب أن تحقق الانسجام الأفقي والرأسي بين مكوناتها، وفي نفس الوقت يستطيع أن يحقق الغايات التالية:
- 1- التفكير النقدي والتشجيع على استخدام العقل وممارسة التأمل والتفكير وعدم قبول أي شيء دون التفكير فيه والاعتناع به.
 - 2- عدم وضع أية فكرة أو معلومة إلا إذا كانت هناك قيمة إيجابية تحققها.
 - 3- الاعتماد على التعليم غير المباشر أو مفهوم التعلم الذاتي بحيث يكون التلميذ هو محور العملية التعليمية.
 - 4- الواقعية في المنهج بحيث تكون الشخصيات والأفكار الواردة في المنهج يلمسها التلميذ في حياته.
 - 5- تقديم الإسلام على أنه نموذج حياة معاصرة يسهم في تكوين إنسان متحضر.
 - 6- التيقظ الشديد لتحقيق التناغم والانسجام بين مكونات المنهج والقيم الواردة فيه بحيث لا يكون هناك صراع أو تناقض بين القيم كما هي العادة في الخطاب الإسلامي المعاصر.

خاتمة:

وفي الختام يمكننا القول ان الأمن الفكري مسألة مهمة ومعقدة وشائكة فـ«الفكر المتطرف لا يكون واضحا لكل احد، وفي كل وقت، إذ لا يملك ذلك إلا المؤهلون القادرون على ذلك» ومصادر تهديد الأمن الفكري متعددة ومتنوعة خاصة في عصر العولمة، فقد اصبح اللجوء الى استراتيجيات اجتماعية متكاملة امرا ملحا للمساهمة في الحفاظ على الانظمة والقيم والعادات والتعاليم الدينية السليمة وضمان عدم الخروج عليها. فالأمن الفكري ليس فقط مسؤولية السلطات المعنية بالأمن الوطني انما ايضا المؤسسات الاجتماعية بكل انواعها، سواء التعليمية او الثقافية او الدينية التي سيكون لها، من المؤكد، دور فعال وحيوي في المساهمة في تحقيق اعلى مستويات الأمن الفكري. وبشكل ادق نشير هنا الى دور الاسرة والمدرسة والجامعة والمسجد، يضاف الى ذلك وسائل الاعلام بكل انواعها والتي تنطلق من المجتمع.

ان من الخطأ الاعتقاد بأن دور المؤسسات التعليمية على سبيل المثال يتوقف فقط عند التعليم بمعناه التقليدي (القراءة والكتابة) كما يشير البعض. فالتعليم هو سبيل الأمم إلى الحصانة والتماسك، وهو عقار فعال ضد التبعية والغزو الفكري، وأوضح أعلام الهداية إلى طريق التقدم، وهو العامل الذي به تتحقق الذات، وتتبلور السيادة.

كما أنّ للمؤسسات التربوية دور مهم في محافظة المجتمع على تقاليده وعاداته الاجتماعية وضبط السلوك والأفكار التي تنتشر بين الأفراد، لان بقاء امة واستمرارها في الحياة مرهون بالمحافظة على قيمها وما لها من خصوصيات. والمدارس هي المؤسسة التربوية التي يتجه إليها أفراد المجتمع كافة ويستمدون منها المفاهيم الصحيحة وطرق التعلم والتفكير السليمة، والمدرسة لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا بتنظيم ناجح مبني على أسس علمية مدروسة، ولتحقيق الأمن الفكري لا بد من صياغة خطاب تربوي موحد يركز على حصانة ووقاية البناء الفكري، ولعل أحرص ما ينبغي أن تعنى به تلك المؤسسات التربوية يتمثل في بناء الشخصية المتكاملة وتعزيز مفهوم الذات في إطار الهوية الحضارية والهوية الوطنية اللتين تستندان إلى الدين وقيم الحضارة والنظام السياسي، وإن تحقيق الأمن الفكري يتطلب أيضاً إعادة النظر في تشكيل الثقافة التنظيمية للمؤسسات التعليمية التي تتوافر فيها الضوابط والمتطلبات الأساسية لتهيئة المناخ المؤسسي لبناء الشخصية المتكاملة المترنة القادرة على المشاركة في تنمية المجتمع والإسهام في تحقيق الأمن الوطني الشامل.

وإصلاح التربية والتعليم في الحقيقة هو المعادلة الصعبة، لكنه ليس مستحيلاً، فهو ضرورة لمواجهة التحديات، هو الأساس لكل إصلاح، والمنطلق لكل مواجهة، والبداية للألف ميل التي تبدأ بخطوة. وإصلاح التعليم يتطلب جهوداً متعاونة متظافرة، على أعلى مستوى في الدولة، إلى المؤسسات التعليمية، إلى مؤسسات المجتمع بأصغر وحداتها ومتمثلة في الأسرة. . فتوفير الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية المدربة بأعلى مستوياتها، والمناهج المعدة لإعداد إنسان هذا العصر

المساير للعصر هو مسؤولية الدولة، وتوفير الجو المدرسي المناسب، والأسلوب التربوي المتحضر، وتحقيق الأهداف، والتوجيه، والمتابعة، هو مسؤولية المؤسسات التعليمية والتربوية، وإن تهئية الجو الاجتماعي المناسب للطفل، ورعايته أسرياً، مسؤولية المجتمع متمثلاً في أصغر مؤسساته وهي الأسرة..

وفي الختام يمكننا القول بضرورة تكامل أدوار كل من المؤسسات التعليمية، والإعلامية، والأسرية، في بناء مشروع التربية على القيم وتنفيذه؛ لأن الأمر يتعلق بالمنظومة التربوية وليس بالمنظومة التعليمية فحسب، كما أنه من أجل صياغة إستراتيجية تنطوي على آليات مؤثرة من شأنها المساهمة في دعم الأمن الفكري لا بد لنا من:

- 1_ التعامل مع ظاهرة الانحراف الفكري باعتبارها واقعاً معاصراً فرض علينا ولا مفر منه.
- 2_ تعزيز الجانب العقدي في نفوس الناشئة حتى لا يهتز إيمانهم ولا تنحرف عقيدتهم، ليتمكن مواجهة التحديات بإيمان راسخ، وعقيدة ثابتة، وقلوب مطمئنة، وهذا يتطلب من التربية بوجه عام والمناهج الدراسية بوجه خاص في غرس العقيدة الصحيحة في نفوس أبنائها.
- 3_ إعادة النظر في قواعد اختيار المعلمين، وبرامج تدريبهم، ومتابعة سلوكهم وأدائهم في تنفيذ البرامج التربوية. وإعداد المعلم المتمكن من مادته العلمية، بحيث يمارس دوره التربوي والتعليمي بأسلوب تربوي يناسب معطيات الحاضر، ويواجه بحكمة تحديات المستقبل، مع الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية ليصبح المعلم الرجل المهم الأول في المجتمع
- 4_ تطوير المناهج الدراسية لتحقيق الهدف الأسمى من التربية والتعليم إعداد الإنسان الصالح وإعادة النظر مجدداً في مناهج التعليم بحيث تبتعد عن التلقين وتقرب من تحريض العقل.
- 5_ تعزيز العمل المشترك بين الطالب والمدرس والأسرة على استغلال المناهج المدرسية من أجل تحقيق الامن الفكري

6_ تقنية التعليم، ولا يقصد هنا فقط الوسائل التعليمية، بل تقنية التعليم في جميع مجالاته، المناهج، والتجهيزات، والبيئة المدرسية، والوسائل، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.

7_ تنمية روح الانتماء في نفس الطفل، بحيث يشعر بانتمائه لأسرته، ومن ثم لمجتمعه المحيط به، ومن ثم للمجتمع الوطني، ومن ثم للمجتمع الإسلامي، ومن ثم للمجتمع العالمي، باعتباره جزء مهم من تلك المجتمعات.

8_ إعداد برامج عصرية جديدة لجميع مراحل التعليم تتوفر فيها جميع المواصفات العلمية والفنية المناسبة، ورصد الميزانيات الكافية لإنجاز مثل هذا العمل العلمي الهام الذي يمكن الأمة من تجاوز كل المخططات الخارجية التي تريد النيل من هويتها.

ونختم هذه الدراسة بمقولة من مآثورات المهاتما غاندي " إنني لا أريد أن ترتفع الجدران من كل جانب حول بيتي، ولا أن يُحكم إغلاق نوافذي، إنني أريد أن تهب ثقافة كل أرض حول بيتي بأقصى قدر من الحرية، لكنني أرفض أن تقتلني ريح أي منها من جذوري"

الهوامش:

1_ عبد الله ابراهيم الطريف، "الأمن الفكري: البعد الاستراتيجي للأمن الوطني"، ندوة علمية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٠٨ هـ. ص 4.

2_ متعب بن شديد بن محمد الهماش، "إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري المفاهيم والتحديات، المنعقد في ٢٢_ ٢٥ جماد الأول ١٤٣٠ هـ - كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، ص 7.

3_ محمد عمارة، الغزو الفكري وهم أم حقيقة، القاهرة: مطابع الشروق، 1989 م، ص 17.

4_ متعب بن شديد بن محمد الهماش، مرجع سابق، ص ص 09_12.

5_ أبو الفضل جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب ، ط.2، 10أ.ج. (بيروت: دار الصادر، د.ت)، 1: 173

- 6_ متيسل دينكن، معجم علم الإجتماع، تر. إحسان محمد الحسن (بيروت: دار الطليعة، 1981)، ص. 225.
- 7_ غي روشيه، مدخل إلى علم الإجتماع العام، تر. مصطفى دندشلي (بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر، 1983)، ص. 164 - 166.
- 8_ حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية (بيروت: دار النهضة، 1983)، ص. 224.
- 9_ عامر مصباح، التنشئة الإجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية (الجزائر: دار الأمة، 2003)، ص. 28.
- 10_ سعاد العقون، " دور المدرسة في بناء الذات السياسية لتلميذ " (أطروحة دكتوراه في العلوم سياسية، جامعة الجزائر، 2004)، ص. 86.
- 11_ جبر، يحيى، شيخ المترجمين العرب عادل زعيتير، نابلس: الدار الوطنية للترجمة والطباعة والنشر، 1997م، ص. 9.
- 12_ سالم رعد حافظ، التنشئة الإجتماعية وأثرها على السلوك السياسي (عمان: داروائل لنشروتوزيع، 2000)، ص. 27.
- 13_ سمعان، وهيب، دراسات في التربية المقارنة، القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1958، ص. 72.
- 14_ خالد الصمدي، "القيم في المنظومة التربوية: تأسيس نظري وتطبيقات عملية"، المحاضرة الشهرية لمركز الدراسات المعرفية في القاهرة، لثلاثاء 2008/4/15 ص. 5.
- 15_ عبد السلام الأحمر، "آليات إدماج القيم في مناهج التعليم"، الندوة الدولية في موضوع: القيم الإسلامية ومناهج التربية والتعليم، من 21 إلى 23 نونبر 2005، المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية الإسلامية، المدرسة العليا للأساتذة بتطوان، ص. 3.
- 16_ حارب، سعيد عبد الله، مستقبل التعليم وتعليم المستقبل، الإمارات العربية المتحدة: المجمع الثقافي، 2003م، ص. 31.
- 17_ عبد السلام الأحمر، مرجع سابق، ص. 03_ 05 .
- 18_ نصر محمد عارف، "القيم والتعليم والتنمية الأسس المنهجية للإصلاح التعليمي في العالم الإسلامي"، الندوة الدولية في موضوع: القيم الإسلامية ومناهج التربية والتعليم، من 21 إلى 23 نونبر 2005، المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية الإسلامية، المدرسة العليا للأساتذة بتطوان، ص. 9.